

## الفخفاخ يُجمل أرقام الاقتصاد بالغرق في دوامة الديون

### تزايد القلق من تخلف تونس عن سداد القروض المتفاقمة وفوائدها



عمقت أزمة وباء كورونا شكوك الأوساط الاقتصادية في قدرة تونس على سداد جبل الديون وفوائدها المرتفعة لاسيما بعد إعلان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ أن الدولة ستحتاج إلى تمويل خارجي بمعدل الضعف قياساً بتقديرات موازنة 2020، في تحرك وصفه خبراء بأنه عملية تجميل للمؤشرات الاقتصادية السلبية.



رياض بوآزة  
صحافي تونسي

تونس - أثارت تصريحات رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ مؤخرا بيان الدولة بحاجة إلى قروض خارجية إضافية لتمويل عجز موازنة 2020 جدلا واسعا بين أوساط الخبراء وحتى المواطنين وخوفا من تفاقم أزمات البلاد أكثر في ظل أزمة الوباء، التي زادت من متاعب الاقتصاد المتعثر أصلا.

وفي خضم الاحتقان المستمر بين القوى السياسية، فإن احتداد المناقشات تحت قبة البرلمان بشأن دخول تونس في مفاوضات مع المانحين الدوليين للحصول على قروض بقيمة خمسة مليارات يورو يبدو أمرا لا مفر منه.

ورغم المخاوف من ارتفاع تكاليف القروض، التي سترهق كاهل الدولة وترهن مستقبل الأجيال المقبلة، لا ترى السلطات خيارا آخر، وهو ما يؤكد فشل الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات التسع الماضية في إطلاق نموذج تنموي عادل ومتوازن بين الجهات ويحقق السلم الاجتماعي.

وقال الفخفاخ في مقابلة مع شبكة فرانس 24 الفرنسية عبر تقنية فيديو كونفيرس الثلاثة الماضي، إن "موازنة هذا العام قدرت تمويلات خارجية بنحو 8 مليارات دينار، أي أكثر بقليل من 2.7 مليار دولار، واطن أن هذا الرقم سيتضاعف".

ورغم أن رئيس الحكومة أكد خلال تصريحاته أن كافة المسؤولين بصدده مناقشة الحلول المتاحة "وطنيا ودوليا" لمواجهة المشكلة، لكنه لم يذكر بالتحديد الجهات التي يمكن أن تلجأ إليها تونس للحصول على التمويل.

وكان وزير المالية السابق محمد رضا شلغوم أشار عشية مصادقة البرلمان على الموازنة الحالية في نوفمبر الماضي، إلى أن بلاده ستسدد ديونا بقيمة 4.2 مليار دولار في 2020 وستضطر إلى اقتراض نحو أربعة مليارات دولار إضافية. وحاول حينها بث رسائل طمأنة إلى الأوساط الشعبية بأن جميع مشروعات التنمية تمويلات متوفرة، لكنه استمر

بالقول إن "النقاشات منحصرة حول تمويل عجز الموازنة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان".

ويبدو أن الدخل في هذه الغامرة غير مضمونة العواقب سيزيد من تكبير مفاصل الاقتصاد ما لم تعود القطاعات الحيوية إلى النشاط، لاسيما وأنه لا أحد يعلم كيف ستمكن الدولة من سداد كل هذه الديون وفوائدها.

واعتبر المتخصص في الاقتصاد محسن تيس أن خروج تونس إلى الأسواق الدولية مرة أخرى محفوف بالمخاطر وحتى لو تم الاتفاق على قروض جديدة فستكون بمعدلات فائدة عالية.

وأكد تيس لـ "العرب" أن "الديون شر لا بد منه هذا العام، وباستثناء إمكانية تحقيق معجزة جديدة من خلال إقناع صندوق النقد الدولي للحصول على خط ائتمان عاجل، فإن الحل الوحيد هو الانعاش الاقتصادي".



محسن تيس  
لجوء تونس إلى  
الاقتراض الخارجي هذا  
العام شر لا بد منه

وأوضح أن الفخفاخ حاول أن يظهر أن تونس وعلى الرغم من إمكاناتها المحدودة، كانت قادرة على مواجهة أزمة كورونا لتهدئة مخاوف المستثمرين الأجانب.

وقال تيس، وهو رئيس تحرير مجلة الاقتصاد المغربي المحلية الناطقة بالفرنسية، "كنت متاكدا من إيجاباته... لديه (الفخفاخ) فهم جيد لخطة عمله وهو

### طرق قديمة لمعالجة الأزمة

وكان حجم الديون الخارجية لتونس قبل الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي لا يتجاوز نحو 37 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه ارتفع تدريجيا في الأعوام التسعة الأخيرة مع تباطؤ النمو.

ويتوقع أن تصل ديون تونس بنهاية هذا العام إلى 94 مليار دينار (32.3 مليار دولار)، أي ما يعادل 75.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن البعض يرحب أن يتجاوز ذلك السقف.

## 5.4

مليار دولار تنوي الحكومة التونسية اقتراضها من الأسواق الدولية خلال عام 2020

وهناك شق من الخبراء يعتقد أن الحلول المالية اللازمة لا تكمن في التوجه إلى الخارج لطلب القروض والمساعدات، بل في تعزيز مناخ الاستثمار وإنعاش الحركات الاستراتيجية للنمو.

ويقول الخبير أنيس القاسمي لـ "العرب" إنه "في سبيل تحقيق تلك الغاية ينبغي اجتثاث كافة مظاهر الفساد والبيروقراطية، التي اتسعت منذ 2011، مع التركيز على التنمية في القطاعات الحيوية وجذب الاستثمار". وأشار إلى أن أزمة كورونا قد تسف كل طموحات هذه الحكومة في إعادة التوازن المالي لأن اللجوء إلى الاقتراض لا يبدو أن يكون "جراحة تجميلية" للمؤشرات الاقتصادية السلبية.

## التأقلم مع تقلبات كورونا يفرض ترشيق الميزانية المغربية

فرضت التأثيرات العميقة لأزمة وباء كورونا على الحكومة المغربية الدخول في معركة ترشيق الميزانية الحالية للتحكم أكثر في النفقات وتغيير خارطة المصاريف بفعل ارتفاع تمويل القطاع الصحي، في وقت تشهد فيه معظم القطاعات الإنتاجية ركودا اضطرابيا أثر على الاقتصاد المحلي.



محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

المحدد في الميزانية، أي نحو 31 مليار درهم (3.1 مليار دولار). واثناء عرض مرسوم القانون المذكور أمام أعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب، صرح بنشعوب بأن سيادة المغرب مهددة في حال عدم الاستدانة من الخارج.

ويرى الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي إدريس الفينة أن إطلاق صندوق خاص لمواجهة الوباء، والذي ناهز حجم تمويلاته 3.5 مليار دولار، خفف العبء عن الميزانية العامة، وهو ما يسمح بالتصرف فيها في ظروف عادية إذا ما استمرت المداخل الضريبية المتوقعة في تطورها الحالي.



محمد بنشعوب  
ندرس عدة خطط حتى  
نكون مستعدين لكافة  
الاحتمالات

ويقول عطوش إن عجز ميزان الضرائب الذي كان بنهاية العام الماضي في حدود ثلاثة مليارات دولار سيتعمق أكثر، كما أن خدمة الدين الخارجي ومستحقات أرباح الشركات الأجنبية بالمغرب تتشكل مصدر نزيه إضافي من العملة الصعبة.

لكن أضر الإحصائيات تظهر أن الحسابات الجارية للحكومة لم تتأثر سلبا بالأزمة، بل سجلت نتائج إيجابية، فالداخل تحسنت بنحو 8.1 في المئة، والاستثمارات بنحو 5.7 في المئة، والخزينة العامة سجلت فائضا يقدر بحوالي 613 مليون دولار.

ورغم الأزمة ارتفعت احتياجات النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي في نهاية الشهر الماضي بنحو 2.2 في المئة على أساس سنوي، لتصل إلى قرابة 28.54 مليار دولار.

وأما على مستوى التبادل التجاري ففرغت الصادرات منذ بداية العام الجاري ترابعا بنحو 10.6 في المئة، وعرفت الواردات تراجعا بنحو 5.1 في المئة وهو ما ساهم في تدهور الميزان التجاري بنحو 3.8 في المئة. وفي ضوء هذه المعطيات، تعتقد الأوساط الاقتصادية أنه في حال استمرت تأثيرات الوباء لفترة أطول، فقد تضطر الحكومة إلى التراجع عن العديد من الإجراءات والالتزامات في الميزانية الحالية، مع إضافة بنود جديدة تهدف إلى دعم استعجالي للشركات والفاعلين المتضررين من انتشار الفايروس.

## إيران تندفع إلى بيع حصص في شركاتها لملء خزينتها الفارغة

لحصص الحكومة في شركات التعدين والصلب والبتروكيماويات، فضلا عن خصخصة شركات أخرى وناديين لكرة القدم.

وتظهر بيانات بورصة طهران أن أسعار أسهم شركات مثل اتصالات إيران وشركة الألومنيوم قد ارتفعت مقابلها منذ مطلع مارس الماضي.

وجعل التراجع الصاد لقيمة الريال منذ 2018 السواردات أعلى تكلفة وعزز أسهم بعض الشركات، بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها.

وقال مسؤول بوزارة الاقتصاد إن "أسعار المنازل ارتفعت بشدة والذهب والدولار باهظان وفي غير متناول الناس، فبات الخيار الأمن الوحيد هو الاستثمار في سوق الأسهم".

وكانت الحكومة قد أطلقت الشهر الماضي أضخم طرح عام أولي لها على الإطلاق لقيمة تبلغ 10 في المئة في شركة استثمار الضمان الاجتماعي، الذراع الاستثمارية لأكثر صندوق تقاعد إيراني، في عملية بلغت حصيلتها 437 مليون دولار.

وغرد الأسبوع الماضي على حسابها في تويتر قائلا "أخشى من العواقب الاجتماعية والأمنية مستقبلا، أعمال شغب أكبر من 2017 و2018 وأكبر قطعاً من سبعينات القرن الماضي".

وأدرجت الحكومة صندوق مؤشرات لأسهمها في البنوك والمؤسسات المالية وتقول إنها تعزز القيام بخطوة مماثلة



الأفاق تزداد قتامة

"قد تستطيع الحكومة جمع السيولة، لكن الناس سيزدادون فقرا عندما تنفجر الفقاعة عاجلا أم آجلا".

ويخشى مدير معهد الأبحاث والدراسات الاجتماعية بجامعة طهران، أحمد نادري، والذي فاز بعضوية البرلمان العام الماضي، ولم يؤد اليمين بعد، من انفجار فقاعة.

وأشار إلى أن أحد بواعث القلق هو تجدد المظاهرات مثل العام الماضي، فالهدف هو أن يرى الناس الحكومة مهمة بهم.

ومنحت أسهم العدالة، التي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 19 مليار دولار بسعر السوق، حاملها توزيعات نقدية متقلبة على مدار السنين، لكن لم يكن يُسمح ببيعها.

والمساح لحملة الأسهم بالبيع يمنحهم دخلا رأسماليا غير متكرر ويزيد السيولة في الأسهم والسوق عموما، لكن بعض المسؤولين يخشون من أن تأخذ الحماسة المستثمرين.

وقال مسؤول كبير في البنك المركزي، متحددا لرويتز شريطة عدم نشر اسمه،

يؤكد مصرفيون ومسؤولون من داخل إيران أن الحكومة تستغل الظفرة في سوق الأسهم لمواجهة شح السيولة النقدية بفعل أزمة الوباء والعقوبات الأميركية الخافتة، وذلك عن طريق بيع حصص في شركات مملوكة للدولة، لكن من المرجح أن تدفع ثمنا سياسيا باهظا إذا احترقت أصابع مشتري تلك الأسهم.

### طهران - اتجهت إيران إلى البدائل المتاحة أمامها لتعزيز إيراداتها

المتراجعة من تجارة النفط عبر بيع أصول في شركاتها، يرى مختصون أنها خطوة قد تنفجر بوجه السلطات في حال دخل الاقتصاد في ركود عميق.

وفي حين تعصف أزمة كورونا وتهاوي أسعار النفط بالاقتصاد الضعيف بالفعل، فإن سوق الأسهم قد ارتفعت لملئها بالعملة المحلية منذ مارس، مما يشجع العديد من الإيرانيين على البحث عن عوائد أعلى من تلك التي تدرها الأموال السائلة.

وقال مصرفي في طهران لرويتز "الناس يسحبون مدخراتهم من البنوك لشراء الأسهم. أسعار الفائدة اليومية